والتجريح ان الخطاب يظهر لي وجه خروج الحكيم فان الحكم يتعذر كونه
بالتعديل والتجريح ان كان صوابا على الظاهر كما لقصاص ونحوه وان
كان لا يجوز له القدوم عليه نعم يخرج بهذا العموم ولاية الشرطة
واخواتها كجباية الزكاة ونحوها وقوله لان عموم اذ هو المخرج للامامة
العظمى لان القاضي لم يجعل له قسم الغنائم ولا صرف اموال بيت
المال ولا تدريب الجيوش ولا قتل السعاة ولا الاقطاعات وقوله تعود
بالذال المعجمة اي معتبر ولزوم قال ابن مرزوق القضاء مع صعوبته
محنة عظيمة عافانا الله تعالى منها ومن جميع المحن حتى بلقاه
وهو راض عنا وقد اكثروا في النحذير منه وكفى فيه حديث ابي
داود وغيره ابي هريرة مرفوعا من جعل قاضيا فقد ذبح بغير سكين
وما اصعب ذبح السكين فكيف به بغير سكين وسمعت عن بعض
الفقهاء انه لما ولي القضاء فبقي مدة ثم اصابه مرض الذبحة
فتذكر الحديث الكريم وبنى التوبة والاقلاع عن القضاء فشفي
وفي النوادر وغيرها روي ابن القاسم وابن وهب واشهب ان عمر لما
قال لو خيرت بين القضاء والمال لاخترت القضاء ولو خيرت بين
القضاء وضرب عنقي لاخترت ضرب عنقي وهذا في الاوقات القريبة من نور النبوة
وفي القرون الفاضلة فما بالك بزماننا ظهور الفتن الذي اخبر عنها
النبي صلى الله عليه وسلم ولم يبق ما ينتظر بعدها الا الكبرى
العلامات ولقد صدق الامام العلامة الصالح ابن عبد السلام في
قوله هذا اذا كان القاضي يعان على ما يوليه وزعم ان بعضهم يحكم
على من ولاه ولا يقبل شهادته ان شهد عنده واما اذا صار القاضي
لا يتعاون على من ولاه ورعيا اعان عليه من مقصوده بلوغ هواه على
اي حال كان انقلب ذلك الواجب حراما نسأل الله السلامة واكثر
الخطط الشرعية في زماننا اسماء شرعية على مسميات خسيسة
اه وقال عمر رضي الله تعالى عنه وددت ان انجو من هذا الامر كفافا

لا لي

لا اخذت ضرب عنقي

لا لي ولا علي ولو لم يكن مانع من ولاية الا دريس العالم واهله
المرجوع اليهم في هذا الزمان لكفى قال ابو قلابة مثل القاضي
العالم كسائح البحر فكم عسى ان يسبح حتى يغرق كما وقد كان
السلف يتطارحونه بينهم ففي حاشية المسناوي روي ان عمر بن
عبد العزيز كتب الى عامله بالبصرة عدي بن ارطاة ان اجمع
بين اياس بن معاوية والقاسم بن ربيعة فولهما القضاء
فجمع بينهما وقال لهما ما عهد اليه عمر فقال له اياس سل عني
وعنه القاسم فتيهين البصرة الحسن وابن سيرين وكان القاسم
يأتيهما واياس لا يأتيهما فعلم القاسم انه ان سالهما اشار اليه فقال
لا اسأل عني ولا عنه بالله الذي لا اله الا هو لا ياس افقه مني
واعلم بالقضاء فان كنت كاذبا فما علمك ان تولي وانا كاذب
وان كنت صادقا فنبئني لك ان تقبل قولي فقال له اياس انك
اوقعت رجلا على شفا جهنم فبخ نفسه بيمين كاذبة
ويستغفر الله تعالى منها ويخلي فقال عدي اما انك اذا خصمته
فانت لها فاستعفاه افاده ثب وخبر عقد القضاء منفك
اي عنه لازم فيجوز الرجوع عنه من الجهتين اي القاضي ومن
ولاه لشدة خطره فلا يقدر على القيام بحقه الا من وفقه الله
تعالى فهو كالوكالة والقراض قبل الشروع في العمل والمضاربة
والتحكيم والوكالة قوله اي من ولي القضاء اهرب ليبحث بنفسه
ويستعين بالله تعالى على خلاصه منه قال في التوضيح وغيره
وهذا بخلاف سائر فروض الكفاية كما تتعين بتعيين الامام
اه ولعل وجه الفرق بينه وبين غيره من باقي فروض الكفاية
شدة الخطر في هذا دون غيره من باقي فروض الكفاية فان
قلت الجهاد فيه تعريض النفس للتلف ومع ذلك تتعين
بتعيين الامام فالجواب ان التلف في الجهاد تعقبه سعادة

Copyright Wang Shu University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)